بيـان

اللجنة العربية العليا

لفلسطين

رداً على الكتاب الأبيض

البريطـاني

الصادر فى ١٧ ايار ١٩٣٩

بيــــان

اللجنة العربية العليا لفلسطين

رداً على الكتاب الابيض البريطاني

الصادر يوم ١٧ ايار سنة ١٩٣٩

ارسلت اللجنة العربية العليا وفدها الذي يمثل الشعب العربي الفلسطيني ، الى لندن بناء على دعوة الحكومة البريطانية ، للمفاوضة في قضية فلسطين . وكانت تأمل ان تجد في الحكومة البريطانية هذه المرة رغبة صادقة في الرجوع الى سبيل العدل والانصاف الذي لا بد منه لاعادة الامن والسلام الدائم الى البلاد المقدسة .

وقد سافر الوفد يومئذ مشبعاً بروح التساهل ، ضمن دائرة المبادىء الاساسية التي تقوم عليها حقوق الشعب العربي في فلسطين ، شديد الرغبة في الوصول الى اتفاق ينهي هذه الحالة السيئة السائدة في البلاد .

وقد دارت المفاوضات في لندن بمنتهى الحرية والصراحة ، واشتركت فيها وفود الدول العربية . وتمكن الوفد العربي ان ينال من الجانب البريطاني الاعتراف مبدئياً باساس حقه ، ولكنه لم يستطع ان يحمله على التسليم العملي بذلك الحق ، تسليماً ينتهي الى اتفاق .

ذلك ان الحكومة البريطانية وضعت مقترحات وتمسكت بها . وكانت هذه المقترحات غير كافلة لحقوق الشعب العربي الاساسية . وبناء على ذلك تضامنت وفود الدول العربية مع وفد فلسطين في رفض المقترحات البريطانية بالاجماع .

ولما عادت الوفود استؤنف الاتصال بين وفود الحكومات العربيـــة والحكومة البريطانية في مدينة القاهرة . وقدمت الحكومات العربية في النهاية تعديلات اقترحت ادخالها على مقترحات الحكومة البريطانية . ولكن هذه لم توافق على تلك التعديلات، ووضعت منفردة خطتها السياسية التي تنوي السير عليها في فلسطين . وقد قر رأيهـا « على التمسك بصورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائياً على وفود العرب واليهود » . واصدرت كتاباً ابيض يتضمن هـذه الخطة السياسية ، نشر في فلسطين يوم ١٧ ايار ١٩٣٩ ، بشكل بلاغ رسمي رقم ٢ — ٣٩ .

ولما اطلعت اللجنة العربية العليا على الكتاب الابيض اصدرت بياناً مجملاً نشر يوم ١٨ ايار ، اعلنت فيه باسم الشعب العربي رفض هذه الخطة السياسية ، لانهـا لم تحقق مطالب العرب ، ولانها لا تختلف عن المقترحات التي عرضت في مؤتمر لندن ورفضها الوفد الفلسطيني ووفود الحكومات العربية بل قد تنقص عنها في بعض النقاط .

وكذلك قررت الحكومات العربية التي اشتركت في مؤتمر لندن ، فور اطلاعهـا على الكتاب الابيض ، انهـا لا تستطيع ان تنصح الشعب العربي في فلسطين بالتعاون على اساسه .

واللجنة العربية العليا تعود اليوم لنشر بيانهـا التفصيلي رداً على هـذا الكتاب الابيض :

١ — اساس السياسة الجديدة

جاء في البند ١٨ من الكتاب الابيض ما يلي :

« لقد بذلت حكومة جلالته لدى وضعها هـذه المقترحات جهدها باخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب » .

ان اللجنة العربية العليا تأسف لهذا التصريح . لان اساس ما يشكو العرب منـه هو هذا الصك وما فيه من التزامات مجحفة بحقوق العرب وكيانهم . وتعتقد ان هذا هو ما جعل الخطة السياسية الجديدة مخيبة آمال العرب ، وداعية لعدم اطمئنانهم ، وغير كافلة حقوقهم .

٢ — الدستور

الاستقلال

تصرح الحكومة البريطانية ، في البند العاشر من الكتاب الابيض : « ان الهدف الذي ترمي اليه حكومة جلالتـه هو ان تشكل خلال عشر سنوات ، حكومـة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة » .

ان اللجنة العربية العليا تعرب عن تقديرها لهذا التصريح ولكنها تأسف اذ تجده في مجموعه ، لا يكفل تحقيق الاستقلال بالفعل .

ذلك لان الاستقلال سيكون معلقـاً على اشتراك اليهود ومساهمتهم في الدولة المستقلة . ينص البند الثاني من التصريح البريطاني : « ان الدولة المستقلة يجب ان تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها عـلى وجه يضمن صيانة المصالح الاساسية لكل من الفريقين » . وجاء في نهاية البند الثامن من الكتاب الابيض : « وينبغي ان تكون تلك الدولة ، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين » . وجاء في البند التاسع منه : « ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والتخلي التام عن رقابـة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنهـا ان تجعل حكم البلاد حكماً صالحاً في حيز الامكان » : وقـد وضح منذ الآن ان اليهود سيتعمدون الامتناع عن المساهمة في اي دولة لا تكون يهودية ، ليحولوا دون الاستقلال .

وسيكون هذا الاستقلال مسبوقاً بفترة انتقال عين لها مبدئياً مدة عشر سنوات . وهـذه المدة بالرغم عن طولها ليست نهائية . « فاذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات ان الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة خلافاً لما تأمله ، فانها تتشاور مع ممثلي اهالي فلسطين ، ومجلس عصبة الامم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هـذا الارجاء » . وهي تحتفظ بالقرار النهائي في الموضوع . ان كلمة

« الظروف » مبهمة ومن السهل دائماً للسلطة المتحكمة ، وخصوصاً في مثل ظروف فلسطين ، ان تقول ان « الظروف » لا تساعد على تحقيق الاستقلال الآن .

وما دامت فترة الانتقال غير محددة تحديداً قطعياً فسيكون ذلك سلاحاً آخر بيد اليهود يستعملونه للمعاكسة الدائمة في تحقيق الاستقلال .

ومن قبل كان ميثاق جمعية الامم نفسه يعترف لفلسطين بالاستقلال . وكان الانتداب نفسه عبارة عن « فترة انتقال » . ومع هذا فقد ظلت بريطانيا تعارض في استقلال فلسطين حتى اليوم .

والاستقلال اقدس حق واعز غاية للشعوب . وهو المطلب الاول للشعب العربي في فلسطين . وان ارادته فيه جازمة . وقد احتمل في سبيله ما لم يحتمله شعب . وهو يريد ان يطمئن الى تحقيقه بالفعل .

السلطة التنفيذية خلال فترة الانتقال

يقضي التصريح البريطاني بقيام فترة انتقال قبل تشكيل الدولة المستقلة تحتفظ الحكومة البريطانية خلالها بمسؤولية حكم البلاد .

جاء في البند التاسع من الكتاب الابيض : « ان نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له ان يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الاخرى » . والذي رأيناه في البلاد الأخرى المجاورة ، هو ان فترة الانتقال ابتدأت بتأليف حكومات وطنية نيابية تسلمت فوراً اكثر الصلاحيات والسلطات الادارية والتشريعية . ولم تحتفظ حكومة الانتداب خلالها بمسؤولية الحكم .

اما هنا فالأمر على غيرهذا . فلا حكومة وطنية، ولا اضطلاع بمسؤوليات الحكم . والامر لا يعدو تعيين بعض موظفين فلسطينيين ، في نفس جهاز الحكم والادارة الحالي خاضعين لنفس الشروط والقواعد التي يخضع لها الان سائر الموظفين ، وتابعين في كل شيء للمندوب السامي ووزارة المستعمرات .

وسيكون هؤلاء الموظفون من العرب واليهود بنسبة عدد السكان . وفي اليهود عدد كبير لا يزالون يحتفظون بجنسياتهم الاجنبية . فما شأن هؤلاء الاجانب حتى يدخلوا في العدد بصفتهم من السكان، ليزيدوا نصيب اليهود في وظائف البلاد ؟

ثم ان ازدياد عدد الذين يتولون زمام الدوائر من الفلسطينيين سيكون خاضعاً « لسماح الظروف » . وفي هذا ابهام من شأنه ان يعرقل سير التوسع التدريجي .

واخيراً « ينظر في امر تحويل المجلس التنفيذي الى مجلس وزراء » . ولكن بدون ان يضطلع هذا المجلس بالمسؤوليات ، وبدون قطع من الان باجراء هذا التحويل بالفعل .

واذا ألفت وزارة بالفعل ، فسيكون نصيب البلاد من الحكم الوطني الحقيقي ، حتى في آخر مراحل فترة الانتقال ، اقل مما بدأت به مثل هذه الفترة في البلاد الاخرى . ولا نستطيع ان نعلل انفسنا يومئذ تعليلا صادقاً بقرب انتهاء الفترة والتمتع بالاستقلال ، لان هذا الاستقلال معلق على الظروف . ومنوط بقرار الحكومة البريطانية .

السلطة التشريعية خلال فترة الانتقال

جاء في البند الخامس من التصريح : « ان حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة باية مقترحات حول تشكيل هيأة تشريعية منتخبة . . . واذا اعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحبيذه لمثل هذا التطور تكون مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط ان تسمح الاحوال المحلية بذلك »

وفي تعليق هذا الموضوع الحيوي على « سماح الاحوال المحلية » و « تقدير الرأي العام » وعدم الافصاح عن « الاداة اللازمة » ومدى صلاحياتها ، ابهام مقصود من شأنه ان يعرقل قيام النظام النيابي ، او ان يخرجه مبتوراً لا يحقق ارادة البلاد .

يقول البند الثامن من الكتاب الابيض : « ان حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة (ان تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي) في فلسطين . وهي، عدا هذا الالتزام المعين ، تعتبر ان ابقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة الى الابد يخالف روح نظام الانتداب من اساسه . فمن الصواب ان يتمتع اهل البلاد بما امكن

من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها اهالي البلاد المجاورة »

لقد لبثت الحكومة البريطانية اكثر من عشرين عاماً تحكم البلاد حكماً مباشراً، وتنكر عليها كل حق في الاستقلال وفي الحكم الذاتي . وهي الان تعترف بخطأ الماضي، ولكنها لا تعمل في الواقع شيئاً حقيقياً لاصلاحه . وتذكر البلاد المجاورة، ولكنها لا تعطي فلسطين مثل ما تمتع به اهالي تلك البلاد .

ان الشعب العربي يصر على انشاء حكومة وطنية فوراً خلال فترة انتقال معقولة تضطلع بمسؤوليات الحكم وتضع دستورها جمعية تأسيسية منتخبة، وتتولى عقد المعاهدة التي ينتهي بها الانتداب على ان تكون المساهمة فيها بنسبة عدد الفلسطينيين من السكان .

سن الدستور

يقضي البند السادس من التصريح بان « تشكل لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الامن والنظام هيأة ملائمة من ممثلي اهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال، والبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة، وتقديم التواصي بذلك الشأن ».

يفهم من هذا ان البلاد لن يكون لها دستور شعبي خلال فترة الانتقال . بل ان الدستور الذي تتقدم التواصي بشأنه هو للدولة المستقلة التي ستكون بعد انقضاء تلك الفترة . وعدا ذلك فان الاصول المتبعة في وضع الدساتير للبلاد المستقلة تقضي بان يوضع الدستور للبلد المستقل من قبل جمعية تأسيسية او جمعية وطنية تنتخب من ابناء البلاد فقط، كما جرى في العراق ومصر وسوريا . وليس هنالك من مبرر لاشتراك ممثلين عن الحكومة البريطانية في وضع الدستور . ثم ان صلاحية « الهيأة الملائمة » انما تنحصر في تقديم التواصي، ويفهم من هذا ان التواصي تقدم للحكومة البريطانية . وفي كل ذلك ابهام وخروج عن تلك الاصول المتبعة .

ان الشعب العربي يصر على ان يكون حكم البلاد خلال فترة الانتقال مستمداً من دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة فور تشكيل الحكومة الوطنية كما جاء في البند السابع .

تثبيت الوطن القومي اليهودي

ويفرض التصريح البريطاني على البلاد تثبيت الوطن القومي اليهودي . فقد جاء في البند السابع منه ما يأتي :

« وستطلب حكومة جلالته ان تقتنع بان المعاهدة المنظور عقدها في البند (١) او الدستور المنظور وضعه في البند (٦) اعلاه قد ضمن النصوص الوافية ... لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقا للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين »

ان الشعب العربي لا يعترف بالوطن القومي اليهودي ويعتبره عدوانا صريحا على اقدس حقوقه الطبيعية يستند الى القوة . وقد ثبت على هذا من اول يوم سمع فيه بالوطن القومي الى اليوم . وكان الوطن القومي دائماً علة العلل والسبب الاساسي في كل ما عانته فلسطين طيلة عشرين عاماً من كوارث، وثورات، ودماء، وخراب عام . لن توجد في فلسطين يد عربية ترضى ان تسجل، في صلب الدستور او المعاهدة، قيام وطن قومي لليهود فيها .

ان اصرار الحكومة البريطانية على تثبيت الوطن القومي اليهودي واعطائه وضعاً خاصاً، ليس له نتيجة الا ابقاء اسباب ما عانته فلسطين من هذه الكوارث، وهو اصرار لا مبرر له ما دامت تطلب ان توضع في المعاهدة او الدستور ضمانات وافية لحماية الطوائف التي سيكون اليهود احداها .

عهد مكماهون

يشير الكتاب الابيض في البند السابع الى رسائل مكماهون . ثم يقول : « ان حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم الذي نشأ حول بعض العبارات المستعملة في تلك المراسلات . وهي من جهتها، استناداً الى الاسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير، لا يسعها الا ان تتمسك بالرأي القائل ان جميع فلسطين الواقعة غربي الاردن كانت قديما استثنيت من العهد الذي قطعه السر هنري مكماهون »

ان عروبة فلسطين وحقها في الاستقلال ، يستندان قبل مراسلات مكماهون الى حق طبيعي لا ينقض . وهو كونها عربية بالفعل، بسكانها ، ولغتها ، وثقافتها، وعاداتها، وتقاليدها ، وتاريخها ، منذ الف وثلاثمائة سنة ، على الاقل الى اليوم . وانها يوم دخلتها بريطانيا كان ثلاثة وتسعون في المائة من سكانها عرباً . وان الشعب العربي لا يزال فيها الى اليوم صاحب الاكثرية العظمى ، بما يعد من نفوس ، وما يملك من ارض .

على ان العرب يصرون على ان فلسطين كانت داخلة ضمن البلاد العربيـــة التي حددتها مراسلات الحسين — مكماهون ، وان بريطانيا ، فيما تحـاول اليوم من اخراج فلسطين من مجموعة البلاد العربية ، انما تنكث بعهد قطعته لهم ، وانها قد خدعتهم ، زيادة على كونها تحاول امراً مخالفاً للحق الطبيعي الثابت .

ونود هنا ان ننقل عن تقرير لجنة مراسلات مكماهون — الصفحة ٤٥ من النسخة الانكليزية الرسمية - فقرة من مذكرة لرئيس اللجنة اللورد تشانسلور « قاضي القضاة البريطاني » جوابا على مذكرة للمندوبين العرب في اللجنة :

« لقد تأثر لورد تشانسلور من بعض البراهين التي قدمت بشأن الجملة المتعلقة باستثناء الاقسام الواقعة غربي مقاطعات دمشق وحمص وحماة وحلب من سورية . وهو يعتبر ان وجهة النظر العربية فيما يختص بهذه المسألة قد تبين ان لها قوة اكبر مما كان يظهر سابقاً »

وكذلك ننقل فقرة اخرى وردت في التقرير نفسه الصفحة ١١ :

« انه يتراءى للجنة جلياً من هذه البيانات ان حكومة جـلالته لم تكن حرة في التصرف في فلسطين دون احترام رغبات اهلها ومصالحهم ، وانه يجب اخذ هذه البيانات بعين الاهتمام في اي محاولة لتقدير المسؤوليات المترتبة على حكومة جلالته نحو هؤلاء كنتيجة لاي تفسير لهذه المراسلات » .

٣ — الهجرة

ينتهي الكتاب الابيض في موضوع الهجرة ، الى انه حان الوقت للاخذ بالسياسة القائلة « ان على حكومة جلالته ان تسمح بزيادة توسع الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة اذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة . ولكن ليس بدون ذلك».

ثم ينص على وقف الهجرة نهائياً بعد خمس سنوات « فلا يسمح بهجرة يهودية اخرى الا اذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها » .

ان الشعب العربي يعلن ارتياحه لاحترام ارادته في موضوع الهجرة اليهودية ، وتقرير وضع حد لها . غير انه لما كان قد اظهر ارادته دائماً ضد هذه الهجرة بكل شدة فلا يوجد اي مبرر لعدم اقفال الباب بالمرة ، وترك مجال لفتحه عن طريق قبول العرب . ان هذا يدعو الى كثير من الريبة وعدم الاطمئنان . فليس من البعيد عن التصور ان يعمل شيء في ظرف من الظروف لادعاء قبول العرب ، دون ان يكون هناك قبول في الواقع . وما دامت السلطة في يد غير ابناء البلاد فلا توجد ضمانة لمنع الالتجاء الى مثل هـذه الاساليب التي لا يعف الاستعمار عنها .

استمرار الهجرة

على انه بالرغم من تقرير هذه القاعدة، تقرر الحكومة البريطانية استمرار المهاجرة، وادخال عدد كبير آخر من المهاجرين اليهود . في حين ان العرب ليسوا على استعـداد للقبول بذلك .

ويحاول التصريح ان يبرر الخروج السريع عن القاعدة الجديدة ، بمعاذير ثـلاثة : اولها ان وقف الهجرة في الحال من شأنه ان يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي وبمصالح العرب واليهود .

ولكن الواقع ان استمرار المهاجرة هو الذي يضر باقتصاديات بلاد صغيرة ، اتخمت بالمهاجرين ، وتفشت فيها البطالة واصبح قسم كبير من ابنائها بدون عمل . وساد فيها فوق ذلك عهد طويل من الثورة والاضطراب . والشعب العربي يعلن في هذه المناسبة ، ان وقف الهجرة لا يؤثر تأثيراً سيئاً في مصالحه ، بل هو بالعكس يؤثر فيها احسن الاثر وانفعه ...

العذر الثاني ، انه ليس من الانصاف للوطن القومي وقف الهجرة وقفاً فجائياً . ان الوطن القومي في نفسه عمل يقوم على الظلم والاجحاف . ولا ندري كيف ينبغي انصاف الظلم ؟! قبل انصاف الوطن القومي يجب انصاف اهل البلاد وانصاف الحق !

والعذر الثالث ، المساهمة في حل مشكلة اليهود العالمية . واذا كانت الحكومة البريطانية تلم بالمحنة التي يعانيها الآن اللاجئون اليهود ، فما شأننا في هذا وما شأن بلادنا؟ تلك مشكلة نشأت في قارة غير قارتنا ، ولم تكن لنا يد في تعقيدها . فلماذا نطالب بحلها ؟ لقد أرغمت بلادنا حتى الان على المساهمة بنصيب اكبر في هذا الشأن ، وان حياتنا وسلامة وطننا تحتم علينا ان نمانع باصرار في اي استمرار في هذا الامر .

نسبة الثلث

بعد هذا ، نجد في الفقرة (١) من البند (١٤) من الكتاب الابيض، ان الحكومة البريطانية تريد ان تحتفظ لليهود بنسبة تقرب من الثلث في مجموع سكان البلاد. وعلى هذا الاساس عينت رقم (٧٥،٠٠٠) للمهاجرين الذين يسمح بادخالهم .

فعلى اي اساس تعين لليهود هذه النسبة ؟

وهي تقول في البند السادس من الكتاب الابيض نفسه : « ان عدد سكان الوطن القومي – اي اليهود – قد ارتفع حتى بلغ (٤٥٠،٠٠٠) نسمة ، او ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم » . واذن فقد استوفوا النسبة التي يراد فرضها فما بالها تريد ان تدخل ٧٥،٠٠٠ آخرين ؟

وفي البلاد من السكان غير العرب واليهود ، جاليات اجنبية مختلفة . فاذا قررت لليهود نسبة الثلث او ما يقرب منه ، فهل تشارك هذه الجاليات الاجنبية الشعب العربي في حصة الثلثين الباقيين ؟ واذن فالى اي درجة تهبط نسبته العددية في وطنه ؟؟

ان في هذه الاشياء كلها ما يجعل الشعب العربي يشعر بان هناك مغالطة ، بقصد او بغير قصد ، عن حقيقة المركز الذي يراد له في بلاده . ومهما يكن ، فهو لا يوافق مطلقاً على اعطاء اليهود نسبة عددية تقارب الثلث ، او اي نسبة اخرى ، ويرى في ذلك خطراً اكيداً على كيانه .

الاداة الحالية

ويقضي الكتاب الابيض بان يحتفظ بالاداة الحالية لتقرير قدرة الاستيعاب

الاقتصادي . وهذه الاداة هي التي صدرت عنها فيما سبق غلطات لا تغتفر، كانت تؤدي الى تضخم في الهجرة ، نتجت عنه فيما بعد ازمات اقتصادية مستحكمة ، وبطالات في العمل واسعة ، اشارت اليها تقارير الخبراء واللجان الرسمية .

المهربون

تعلن الحكومة البريطانية في التصريح عن تصميمها على قمع الهجرة غير المشروعة. وقد سبق ان اعلنت مراراً نحو هذا من قبل ، ثم لم تفعل شيئاً مجدياً في هذا السبيل ، واستمر التهريب بنطاق واسع . وهي تقول الآن ان المهاجرين المهربين اذا لم يمكن ابعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية . وبديهي انه اذا امكن اكتشاف بعض المهربين احيانا ، فلا يكتشف الجميع ، ولا تكتشف كل محاولات التهريب . وسيبقى كثير من المهربين دون ان يعرف من امرهم شيء .

سيجد الذين ينظمون التهريب من هيئات اليهود انهم لا يخسرون في كل حال . من يكتشف فقصاراه ان ينزل من الحصة السنوية ، ومن لا يكتشف فهو ربح وكسب. اليس في هذا تشجيع على التهريب وعلى التمادي فيه ؟ ولماذا لا توضع على التهريب عقوبات شديدة رادعة .

ان موقف الشعب العربي في مسألة الهجرة ثابت لا يتغير . وهو الموقف الطبيعي الوحيد لشعب يريد الاحتفاظ بكيانه ووطنه :

« انه يصر على وقف الهجرة وقفا باتا »
« ولا يرضى بما دون ذلك »

ولقد كان في موقف الشعب العربي بالنسبة الى اليهود الذين دخلوا بلاده بعد الحرب الكبرى رغم مشيئته ، استناداً الى القوة ، تساهل كبير . وان له اليوم كل الحق ان يعيد النظر في هذا الامر ، اذا اصرت الحكومة البريطانية على كل هذا التعنت في التسليم بحقه الصريح ، واصر اليهود على كل هذه الاطماع في وطنه المقدس .

٤ — الاراضي

ان تقارير لجان الخبراء، التي يشير الكتاب الابيض اليها ، تثبت ان الاراضي الصالحة للزراعة التي في ايدي العرب هي اقل بكثير من حاجتهم . وقد وضعت هذه التقارير قبل ثمان سنوات او تسع . وفي خلال هذه المدة لم يوضع اي قيد على انتقال الاراضي من العرب الى اليهود ، كما يعترف في البند السادس عشر . فاستمر انتقال الاراضي من العرب الى اليهود . واستمر من جهة اخرى نمو عدد السكان العرب الطبيعي . واذن تكون حاجة العرب الى الارض اليوم اشد مما كانت يوم وضعت تقارير الخبراء .

والآن تأتينا السياسة الجديدة ، في وقت متأخر جداً ، بتدابير ناقصة جداً .

فالمفهوم من البند السادس عشر، ان تقسم البلاد الى مناطق ، يمنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود في قسم منها ، ويحدد في قسم ، ويطلق في قسم آخر .

ومع هذا يسرع البند السابع عشر الى تطمين اليهود بان هذه التدابير ستكون موقتة وسيكون للمندوب السامي حق اعادة النظر فيها وتعديلها . فكلما ادخل تحسين في الاساليب الزراعية وازداد انتاج الارض خففت قيود البيع او الغيت .

والمهم ان هذا مبني على ما ورد في صك الانتداب ، من « تسهيل حشد اليهود في الاراضي، مع عدم الاضرار بغيرهم » . وهذه قاعدة لا يمكن ان يوافق الشعب العربي عليها . فهناك حاجة الاجيال المقبلة الى الارض ، وهناك اكثر من هذا ان المسألة ليست مسألة ضرر يعالج موضعياً بحسب الظروف . ولكنها قبل كل شيء مسألة « الوطن المقدس » وسلامته . فهو :

« يصر على منع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود، منعا باتاً ونهائياً »

النتيجة

يتلخص مما تقدم ان الخطة السياسية التي احتوى عليها الكتاب الابيض لم تحقق مطالب العرب . فبالرغم مما قالته الحكومة البريطانية في الكتاب الابيض : « ٣ — ان حكومة جلالته مقتنعة ان مصلحة السلام ورفاه جميع اهالي فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للخطة السياسية واهدافها » ، يلاحظ انها قد احاطت نفس خطتها السياسية التي تعلنها اليوم بكثير من الغموض وعدم التحديد في ما لا بد فيه من الوضوح والتحديد .

والاستقلال الموعود منوط بقيود وشروط تجعله اقرب الى الخيال منه الى الحقيقة .

ومسؤوليات الحكم في البلاد ابقيت في عهدة الحكومة البريطانية طول مدة الانتقال التي من المحتمل ان تمتد لاكثر من عشر سنين .

ونصيب ابناء البلاد في الحكم خلال هذه الفترة لا يعدو وظائف لموظفين في الجهاز الانتدابي الحالي . والبلاد ستظل فيها بدون حكومة وطنية نيابية مستندة الى دستور وطني كما جرى في البلاد المجاورة .

والوطن القومي اليهودي الذي هو علة العلل واصل الداء ما يزال قائماً ويراد تثبيته وجعل وضع خاص له .

والهجرة اليهودية مضمونة الاستمرار لخمس سنين تحت اشراف الادارة التي ادخلت مئات آلاف المهاجرين وعشرات آلاف المهربين وكانت سببا في كوارث البلاد ومحنتها القاسية .

وباب بيوع الاراضي لم يقفل بالمرة وانما ترك للمندوب السامي وللظروف .

وفي كل ذلك تماد في التعنت وابتعاد عن حل جدي وعاجل لاية مشكلة من المشاكل الموجودة التي نتجت عنها الحالة السيئة المريرة السائدة في البلاد .

من اجل هذا فان اللجنة العربية العليا لا يسعها الا ان تعلن باسم الشعب العربي في فلسطين ، رفضها لهذه الخطة وعدم تعاونها مع الحكومة البريطانية في تنفيذها .

ولقد جاء في البند الثالث عشر من الكتاب الابيض :

« ان الحكم بالقوة بقطع النظر عن الاعتبارات الاخرى يخالف في رأي حكومة

جلالته روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم كل المخالفة كما انها تناقض ايضا الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب » .

ولكن بالرغم من ذلك فان الحكومة البريطانية ،مع الاسف الشديد، ما زالت تحاول فرض السياسة التي تستمد اسسها من صك الانتداب فرضاً ،خلافاً لارادة العرب وحقوقهم ومطالبهم . وبالتالي فانها لا تزال تصر على الاستمرار في الحكم بالقوة لان العرب لا تهدأ نفوسهم ويزول قلقهم وتعود اليهم طمأنينتهم الا اذا حققت مطالبهم بصورة جدية وعاجلة .وحينئذ فان تبعة بقاء تلك المآسي والآلام والقسوة والوبال التي تنتج عن هذا الاصرار تظل في عنق الحكومة البريطانية،وهي المسؤولة عنها امام الله والتاريخ والبشرية، كما انها تتحمل هذه المسؤولية عن انهار الدماء والوان البلاء التي تقلبت عليها البلاد ، وعن هذا الخراب والدمار الذي انزل بها بسبب سياسة الحكم بالقوة التي سارت عليها الى الان .

الكلمة الاخيرة للامة العربية

ان الامم الحية لا يكون القول الفصل في حياتها ومستقبلها ، والقرار الاخير في مصير اوطانها وذراريها ، للكتب البيض او السود . انما القول الفصل والقرار الاخير لارادة الامة نفسها. وقد اعلنت الامة العربية ارادتها ، وقالت كلمتها ، داوية وجازمة، وستصل الى ما تريد ، بعون الله .

ستستقل فلسطين ضمن الوحدة العربية وستبقى عربية الى الابد ..

تحية وشكر

وبعد . فان اللجنة العربية العليا ترسل تحيتها ، في هذه المناسبة ، الى الشعب العربي الفلسطيني الكريم ، الذي يتحمل من الكوارث والآلام ، دفاعا عن نفسه ووطنه ، ما تنوء به الجبال ، وما تنحني له الرؤوس . لقد ضرب المثل الاعلى في الصبر والثبات ،

واثبت انه اهل للارض المقدسة ، وانه جدير فيها بالحياة والبقاء والخلود .

وهي تقدم الشكر، بلسان فلسطين المجاهدة، الى الامة العربية ، والى العالم الاسلامي، شعوباً وحكومات، على ما آتوا فلسطين في جهادها وفي محنتها ، من تأييد ومعونة . كما انها توجه مثل هذا الشكر الى كل من ناصر فلسطين في محنتها وقضيتها من الرجالات الاحرار ذوي الشعور الانساني النبيل . وهي تعتقد ان دوام هذه المناصرة كفيل باحراز النصر ، والوصول الى الغاية . والله الهادي الى سواء السبيل.

١١ ربيع الآخر ١٣٥٨

٣٠ أيار ١٩٣٩

اللجنة العربية العليا